

الحوكمة كآلية لرفع مستوى الإفصاح الاختياري في القوائم المالية
- دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر -

Governance as a mechanism to raise the level of voluntary disclosure in the financial statements –
A case study of economic companies listed on the Algerian stock market –

أ.د محمد زرقون

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر؛
البريد الإلكتروني: zergounemed@gmail.com

د. هيدوب ريمة ليلي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر؛
البريد الإلكتروني: hidoubleila@hotmail.fr

ملخص :

تعد حوكمة الشركات من أهم الركائز التي تسمح بوجود نظام إفصاح قوي يعمل على حماية حقوق المساهمين و المستثمرين و التأكد من سلوك الإدارة، حيث أن حوكمة الشركات تعتمد على مجموعة من الآليات لإعداد نظام رقابي فعال يؤدي إلى تحسين مستوى جودة التقارير المالية لذا سنحاول خلال هذه الدراسة اقتراح نموذج يسمح بمعرفة تأثير آليات الحوكمة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و تم اختيار خمسة آليات لاختبارها في الدراسة ، و هي (حجم مجلس الإدارة ،استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، الفصل بين دور المدير العام /CEO/ رئيس مجلس الإدارة ، نوعية – جودة – المراجعة ، حجم الشركة) .

الكلمات المفتاح : حوكمة شركات ، إفصاح اختياري ، مجلس إدارة ، بورصة الجزائر .

Abstract:

Corporate governance is one of the most important pillars of a strong disclosure system that protects the rights of shareholders and investors and ensures management behavior. Corporate governance relies on a set of mechanisms to develop an effective regulatory system that improves the quality of financial reporting. A model proposal was proposed to identify the impact of governance mechanisms on the level of disclosure in the financial statements of listed companies on the Algiers Stock Exchange. Five mechanisms were selected for testing in this study: size of the board of directors, independence of board members, separation between the role of the general manager and the chairman , Quality audit, company size).

Keywords : corporate governance ,voluntary disclosure , the board of directors , Algerian stock market .

مقدمة

زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات باعتبارها المخرج و الحل الوحيد المتكامل و الفعال لضمان موثوقية و مصداقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية و إعادة الثقة لمستخدمي هذه المعلومات و القوائم المالية حول جودتها ، و لا يتم هذا إلا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات و التي تعرف على أنها مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها و تنفيذها بهدف ترشيد و توجيه و رقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك و من ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة ، و من ثم تحرص معظم الشركات على تبني هذه الآليات لبناء و تأسيس نظام إفصاح جيد يسمح بزيادة مصداقية الشركة أمام جمهور المتعاملين و زيادة الثقة فيما تفصح عنه في القوائم المالية ، و بالتالي تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح و تحسين جودته .

رغم وجود العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق حوكمة الشركات إلا أنه لا بد من تكييف هذه الآليات بشكل يتلائم وظروف و بيئة عمل هذه المؤسسات ، لذا سنحاول عرض و تحليل آليات الحوكمة المعتمدة من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر . بموجب ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة آليات حوكمة الشركات في رفع مستوى الإفصاح الاختياري

في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية :

☞ (H₀₁): توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

☞ (H₀₂): توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

☞ (H₀₃): توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

☞ (H₀₄): توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين نوعية - جودة - المراجعة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

☞ (H₀₅): توجد علاقة ارتباط عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر .

تكمن أهمية البحث في ظهور حوكمة الشركات أساسا نتيجة اهيارات مالية كبيرة و انخفاض الثقة في المعلومات التي تفصح عنها الشركات ، و بذلك فإنه من المفترض أن آليات الحوكمة تم صياغتها و العمل على تطبيقها لتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي .

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور هي :

- الدراسات السابقة .

- الإطار النظري للدراسة .

- الدراسة الميدانية .

أولا : الدراسات السابقة

1. دراسة (Vali KHodadadi , Soheila KHazami and Abbas Aflatooni ,2010) ، بعنوان : " The effect " Of Corporate Governance Structure On The Extent Of Voluntary Disclosure In Iran

تختبر هذه الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات و مدى الإفصاح المحاسبي الاختياري في عينة من المؤسسات المدرجة في السوق المالي لطهران -إيران - خلال الفترة 2001-2005 ، و من أهم النتائج التي توصلت إليها :

◀ دور المديرين غير التنفيذيين في إيران لا يتوافق مع أساسيات نظرية الوكالة ، كما أن الدور الرقابي لهذه الوسيلة لا يملك إلا تأثيراً قليلاً في تحسين الإفصاح المالي ؛

◀ جودة المراجعة و أداء المراجع هي عوامل تؤثر بشكل كبير على مدى الإفصاح المالي؛

◀ لا توجد علاقة ذات دلالة بين ثنائية الدور مدير عام /رئيس مجلس الإدارة و مدى الإفصاح المحاسبي .

2. دراسة (Ana Gisbert Clemente, Begona Navallas, 2009) ، بعنوان : " Corporate governance Mechanisms And Voluntary Disclosure :the role of independent directors in the boards of listed Spanish Firms "

انطلقت الدراسة من بناء مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي يتكون من 76 بند تم تصنيفها على 8 فئات ، و تم استخدامه من أجل التأكد من وجود علاقة ارتباط بين المؤشر المستخدم في الدراسة و بعض المؤشرات المتعارف عليها في حوكمة الشركات مثل (حجم مجلس الإدارة ، نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة ، هيكل الملكية ...) ، و قد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد دور المديرين المستقلين كآلية رقابية للحد من عدم تماثل المعلومات ، و تعزيز الإفصاح عن معلومات تتجاوز متطلبات المحاسبة النظامية ، حيث أظهر تحليل الانحدار وجود علاقة بين درجة الإفصاح و متغيرات حوكمة الشركات ما يؤكد العلاقة التكاملية بين هيكل الحوكمة و نظام المعلومات المالية للحد من التكاليف المرتبطة بعلاقة الوكالة .

3. دراسة (Mehdi nekhili , Ines Fakhfakh, 2006) ، بعنوان : " Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations : étude clinique de deux entreprises tunisiennes "

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير ميكانيزمات الحوكمة على الإفصاح الاختياري للمعلومات المحاسبية ، ولتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على 6 ميكانيزمات و هي : هيكل الملكية ، حضور مستثمر مؤسس ، حضور مدراء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة ، ثنائية الدور للمدير العام و مدير مجلس الإدارة ، جودة (نوعية) المراجعة ، مساهمة المسيرين في مجالس إدارية أخرى . و أظهرت الدراسة من خلال دراسة مؤسستين مدرجتين في السوق المالية التونسية أن وجود مساهم رئيسي لا يشجع المؤسسة المعنية على تحسين مؤشر الإفصاح في حين أن الفصل بين وظيفة المدير العام و رئيس مجلس الإدارة ، توفر لجنة مراجعة و التي تقوم بالرقابة و تحسين نوعية المراجعة كذلك عدم تركيز الملكية بشكل كبير في أيدي مستثمرين رئيسيين يؤدي إلى الرفع من مؤشر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

4. دراسة (حسين عبد الجليل الغزوي ، 2010) ، بعنوان : " حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية - دراسة اختباره على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية - " .

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات و تأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات و هي : نسبة الملكية العائلية ، وجود لجنة مراجعة ، تركيز الملكية ، استقلال أعضاء مجلس الإدارة و حجم الشركة . و قد اعتمد الباحث على اختيار عينة عشوائية بسيطة من الشركات المسجلة لعام 2009 م حيث بلغ عدد شركات العينة 89 شركة بما يعادل 60.9 % من شركات مجتمع الدراسة . وقد أكد نموذج الدراسة (نموذج الانحدار المتعدد) تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة 71% و أن أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الاسمنت في حين أن أقل مستوى للإفصاح في القوائم المالية لقطاعات السوق هو لقطاع الفنادق و السياحة و بنسبة 56% .

و أوصت الدراسة بالاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من قبل شركات المساهمة العامة و كذلك تقارير مجلس الإدارة و شفافية المعلومات التي تضمنتها بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات .

5. دراسة (أحمد عبد القادر القرني، 2010)، بعنوان، " مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات : دراسة ميدانية " .

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب عدم التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية بالإفصاح وفقا لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات المساهمة الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية ، كما تهدف إلى تقديم بعض المقترحات لتطوير اللائحة . و لتحقيق هذين الهدفين تم توزيع استمارة استبيان صممت لهذا الغرض على عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأسهم السعودية و مكاتب المحاسبة و المراجعة القانونية المرخصة من وزارة التجارة .

و قد خرجت الدراسة بمجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى عدم التزام الشركات المساهمة و المدرجة في سوق الأسهم السعودية بلائحة حوكمة الشركات منها :

- حداثة اللائحة ؛
- عدم النص في اللائحة على أي عقوبة في حالة عدم الإفصاح وفقا لمتطلبات اللائحة قد يشجع بعض الشركات على عدم الالتزام باللائحة .

ثانيا : الإطار النظري للدراسة

1- الإفصاح الاختياري :

1.1. مفهوم الإفصاح الاختياري و مكوناته :

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري إلا أنها كلها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات و بيانات بواسطة الشركات لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية و غير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي . و من هذه التعاريف على سبيل المثال :

❖ تعريف (عفيفي) : " يمثل الإفصاح الاختياري خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية و معلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لاحتياجات القرار للمستخدمين ، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها ، و أيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات " .

❖ في حين يرى (مارق) أن المقصود منه تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية و يجري بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي¹ .

يمكن تصنيف مكونات الإفصاح الاختياري ضمن تسع مجموعات رئيسية ، كل مجموعة تحوي على مجموعة من المكونات الفرعية على الشكل التالي² :

1. المعلومات العامة للشركة : (معلومات تاريخية عن الشركة ، الهيكل التنظيمي للشركة ، تأثير الوضع السياسي على نتائج أعمال الشركة (...))؛

2. نشاط الشركة و وضعها المستقبلي : (الإستراتيجية و الأهداف العامة للشركة ، بيان بالإستراتيجية التسويقية للشركة (...)) ؛

3. معلومات الأسهم و حملة الأسهم : (القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة ، عدد المساهمين الكلي ،...) ؛

4. المعلومات عن الإدارة : (أعمار المدراء ، الشهادات العلمية للمدراء ، الخبرات العلمية للمدراء ، عدد المدراء التنفيذيين و غير التنفيذيين ،...)؛

5. المسؤولية الاجتماعية و البيئية : سلامة المنتجات ، برنامج حماية البيئة ، التبرعات الخيرية ، الإعانات المقدمة للغير ،...؛
6. نتائج و نسب التحليلات المالية و غير المالية : سياسة توزيع الأرباح ، تصنيف المبيعات جغرافيا ، وفق العملاء ، معلومات مالية تاريخية ...؛
7. تكاليف البحث و التطوير في الشركة : (مشاريع البحث و التطوير ، الميزانية المخصصة للبحث ، ...؛)
8. المعلومات عن العاملين في الشركة : (معلومات عن العاملين و تصنيفهم حسب الجنس و مستوى التعليم ، ...؛)
9. المعلومات عن الحوكمة : (وجود لجنة حوكمة في الشركة ، أسماء و مؤهلات أعضاء لجنة الحوكمة ،...).

2.1. أهمية الإفصاح الاختياري :

ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات عموما بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه بغرض حماية مصالح الملاك عبر مسك الدفاتر ، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات . كما أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري نتج عن الارتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف بدلا من عدها هدفا نهائيا بحد ذاته . إذ أصبح من أهدافها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان أو غيرها من القرارات ، و قد اتضح أيضا أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإجباري من معلومات ، و لذلك فهناك من يرى أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري أصبح ضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية و تحقيقا لأهدافها³. بالتالي تظهر أهمية الإفصاح الاختياري من خلال الفوائد التي يقدم سواء للشركة و للمستثمرين أو على مستوى الاقتصاد الوطني ، و يمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية :

- يشكل الإفصاح الاختياري أهمية كبيرة للسوق المالي لأن من خلاله يمكن تقييم عمل الشركة و مساعدة القائمين عليها من خلال الإفصاح عن العمليات و النشاطات كلها مما يخلق أفكارا لدى الأفراد و الجهات المتعاملة معها عن وصفها ، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية عن مستقبل الشركة و أدائها ؛
- يعد الإفصاح الاختياري الحل العملي و المنطقي لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية عن المعلومات ؛
- يساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين كافة في سوق الأوراق المالية ، مما يؤدي إلى تنشيط السوق و تأديته لدوره بفاعلية ، لما لذلك من دور مهم في الوصول إلى أسعار التوازن لأوجه الاستثمار المختلفة ؛
- يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية و دقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، و من ثم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة و المستثمرين⁴.

3.1. مزايا الإفصاح الاختياري ضمن نظرية الوكالة :

نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين ، وبقية أصحاب المصالح في الشركة و وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة ، فانه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة ، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

لقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح ، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة ، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى. تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات

يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات ، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل.⁵

حيث أن تكاليف الوكالة تتأثر بمتغيرين ، إحداهما مشكلة المعلومات و التي تتمثل في تباين المعلومات بين المتعاملين في الأوراق المالية ، أي تباين حجم و طبيعة المعلومات بين المستثمرين في البورصة (بائع ين و مشتريين)، و ثانيهما مشكلة الوكالة فكلما توسعت إدارة الشركة في مجال الإفصاح الاختياري عن معلومات مالية و معلومات غير مالية فإنها تقوم بعملية الضبط و التقليل من تكلفة الوكالة ، و بالتالي تخفيض قيمة العائد الذي يطلبه المستثمرون و انخفاض في تكلفة رأس المال.⁶

2- حوكمة الشركات و آلياتها الرقابية :

1.2. مفهوم حوكمة الشركات :

تعدد النظريات ، يجعل من الصعب تحديد تعريف موحد يشمل كافة التوجهات .لكن ما هو متفق عليه أن الحوكمة ظهرت نتيجة تدهور العلاقة بين المسير و المساهم في الولايات المتحدة الأمريكية .و أصبحت كفكرة بارزة منذ 1970 ب بروز المنظور التعاقدية للحوكمة. و يمكن تلخيص أهم دوافع بروز الحوكمة كما يلي :

- وجود التضارب و النزاعات في المصالح بين المساهمين و المسيرين؛
 - ضعف نظام المراقبة و صعوبة تطبيق المساءلة أمام أصحاب المصالح المتعارضة خاصة مساءلة المسير الذي يتميز بقوة تجذره في المؤسسة؛
 - التلاعب و التضليل في التقارير المالية ، و انتشار الفساد المالي و الضبابية في المعلومات؛
 - وجود فجوة كبيرة بين الأحرور الكبيرة للمسيرين و الأداء المقدم؛
 - تدني مستوى الأخلاق الوظيفي، الذي أصبح يسوده الوساطة و المحسوبية و غياب النزاهة و المصدقية و الشفافية. هذه كانت أهم المؤشرات التي أدت إلى ابتكار آلية جديدة " الحوكمة" ، تسمح بخدمة مصالح كافة الأطراف المشاركة⁷.
- وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 الحوكمة بأنها : " نظام بمقتضاه تدار المؤسسات و تراقب "⁸.
- و عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD, 1998) بأنها : " النظام الذي يوجه و يضبط أعمال المؤسسة حيث يصف و يوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة ، الإدارة العليا ، المساهمين و ذوي العلاقة و يضع القواعد و الإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة ، كما يضع الأهداف و الاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها و أسس المتابعة لتقييم و مراقبة الأداء "⁹.

2.2. الآليات الرقابية لحوكمة الشركات :

المقصود بآليات حوكمة الشركات هو مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة وهناك عدة تصنيفات لآليات الحوكمة :

1-التصنيف الأول : الآليات الداخلية والآليات الخارجية.

2- التصنيف الثاني : الآليات المحاسبية والآليات غير المحاسبية (قانونية ورقابية ، إدارية وتنظيمية).¹⁰

وتماشيا مع طبيعة دراستنا سنكتفي بدراسة الآليات المحاسبية للحوكمة ، وأهمها :

* **مجلس الإدارة** : يعتبر مجلس الإدارة من الآليات الرقابية الداخلية التي تسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين و ذلك على مستويين مستوى الرقابة المالية و مستوى الرقابة الاستراتيجية ، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية أكبر للمعلومات المالية و المحاسبية ، في حين أن الرقابة الاستراتيجية تتعلق بالإستراتيجية المتبناة من طرف مسيري المؤسسة و مدى

تطابقها مع الاستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة ، و بالتالي يقوم مجلس الإدارة بتحفيز المدراء على الأداء سواء من خلال المكافآت أو من خلال التهديد بالعزل لتوجيه سلوك المسيرين نحو تحقيق مصالح المساهمين .¹¹

*** لجان المراجعة :** لقد طرحت فكرة انشاء و تكوين لجان المراجعة بغرض زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين و المستثمرين و كذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة و فعالية ، و لتدعيم استقلالية المراجع الداخلي ، و حماية حيادية المراجع الخارجي ، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية ، و ما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة .¹²

*** المراجعة الداخلية :** تساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها ، و تأكيد فعالية الرقابة الداخلية ، و العمل مع مجلس الإدارة و لجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر و الرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات ، من خلال تقييم و تحسين العمليات الداخلية للمنشأة ، بما يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها ، و من ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة و ذلك نتيجة لاستقلال المراجعة الداخلية و تبعيتها لرئيس مجلس الإدارة و اتصالها برئيس لجنة المراجعة .¹³

*** المراجعة الخارجية :** إن تقارير المراجعة الخارجية تمثل مصدرا هاما في تعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين و المستخدمين الآخرين للتقارير المالية في اتخاذ القرارات السليمة الخاصة بالاستثمار ، مما يستدعي ضرورة قيام المراجع بالإفصاح الجيد عن المعلومات المالية دون محاولة إخفاء أي معلومة يمكن أن تستفيد منها فئة دون الأخرى مما يؤدي في النهاية إلى تنشيط و رفع كفاءة سوق الأوراق المالية ، إضافة إلى زيادة فعالية حوكمة الشركات من خلال تحقيق العدالة بين جميع الفئات المستفيدة من المعلومات الواردة بالتقارير المالية .¹⁴

ثالثا : الدراسة الميدانية

حاولت الجزائر مؤخرا استحداث ظروف جديدة على البيئة التشريعية و التنظيمية لوضع إطار ملائم لحوكمة الشركات يسمح برفع مستوى الإفصاح المحاسبي ، و لمعرفة أثر ذلك على الشركات الجزائرية ، سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية قياس مستوى الإفصاح المحاسبي و مدى تطبيق آليات الحوكمة قصد تقييم الممارسات السليمة للحوكمة في الشركات عينة الدراسة.

1- الطريقة و الأدوات المستخدمة :

1.1. مجتمع و عينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر و عددها 5 شركات (فندق الأوراسي ، المجمع الصناعي صيدال ، آليانس للتأمينات ، مؤسسة الروبية للعصائر NCR ، مؤسسة داحلي للسياحة و التسلية و العقار) خلال الفترة من سنة 2014-2016 . و قد اعتمد الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية على القوائم المالية و تقارير مجلس الإدارة للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، إضافة إلى المقابلة الشخصية مع وحدات المعاينة وفقا لأغراض الدراسة .

2.1. وصف متغيرات الدراسة :

يتمثل هدف هذه الدراسة في تحديد كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية و تم اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات في الدراسة و هي (حجم مجلس الإدارة ، استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة ، نوعية - جودة - المراجعة ، حجم الشركة) .

تم إعداد مؤشر الإفصاح في القوائم المالية و الذي يحتوي على (48) بنداً ، اختيرت هذه العناصر بناء على مرحلة أولية تمت فيها مراجعة الأدبيات السابقة و المتعلقة بالأسواق المالية و متطلبات الإفصاح المحاسبي فيها ، إضافة إلى دراسة المعايير المحاسبية الدولية التي تحدد

احتياجات المستخدمين للمعلومات و المعلومات الواجب الإفصاح عنها ، ما نتج عنه تحديد قائمة نهائية بأهم العوامل ذات الصلة و التي تسمح بقياس هذا المؤشر ، حيث تم توزيع هذه البنود على أربعة أجزاء و ذلك على النحو التالي :

- ❖ **الجزء الأول :** يحتوي على (15) بندا و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات عامة عن الشركة .
- ❖ **الجزء الثاني :** يحتوي على (16) بندا و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات مالية عن الشركة .
- ❖ **الجزء الثالث :** يحتوي على (10) بنود و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات غير مالية عن الشركة
- ❖ **الجزء الرابع :** يحتوي على (7) بنود و التي تهدف إلى جمع معلومات عن الإفصاح عن معلومات ذات طبيعة تنبؤية – مستقبلية عن الشركة .

و يمكن توضيح متغيرات الدراسة (أنظر الشكل رقم 01) ، إضافة إلى شرح المفاهيم و كيفية قياس متغيرات النموذج (أنظر الجدول رقم 01) .

2- النتائج و مناقشتها :

1.2. نتائج دراسة مؤشر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر : يمكن تفصيل البيانات الوصفية لنتائج مؤشر الإفصاح حسب المجموعات كالتالي :

- **المجموعة الأولى :** الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة يتضح لنا من الجدول رقم (2) أن هناك 7 بنود قامت جميع الشركات بالإفصاح عنها و هي (الإفصاح عن اسم الشركة و الشكل القانوني ، الإفصاح عن معلومات مختصرة عن الشركة ، الإفصاح عن رسالة القيم الأساسية للشركة و أهدافها ، الإفصاح في شكل رسوم / صور ، الإفصاح عن أهم المنتجات و الخدمات ، الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة و الإفصاح عن أسماء كبار المساهمين و نسبة تملكهم في الشركة) و يعود السبب في ذلك إلى أهمية هذه البنود لجذب المستثمرين المحتملين في السوق المالي ، كما يتضح لنا أن هناك 3 بنود لم تقم أي شركة بالإفصاح عنها و هي (الإفصاح عن الموارد البشرية ، الإفصاح عن إدارة المخاطر و الإفصاح عن العملاء الرئيسيين) حيث أن الشركات لا ترغب في الإفصاح عن هذه المعلومات لعدة أسباب أهمها التنافسية في السوق خاصة فيما يخص الإفصاح عن عملائها الرئيسيين.

- **المجموعة الثانية :** الإفصاح عن المعلومات المالية يتضح لنا من الجدول (3) أن جميع الشركات قامت بالإفصاح عن خمسة بنود أساسية من البند (1-5) و يعود السبب في ذلك إلى إلزامية اعداد الشركات لهذه القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري وفقا لما جاء في المادة 25 : " تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل . تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة : - الميزانية - حساب النتائج - جدول سيولة الخزينة - جدول تغير الأموال الخاصة - ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج " ¹. في حين أن أقل البنود إفصاحا هو البند المتعلق بالإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات السابقة حيث لم تقم أي شركة بالإفصاح عنه .

- **المجموعة الثالثة :** الإفصاح عن المعلومات غير المالية يتضح لنا أيضا من خلال الجدول (4) أن هناك ثلاثة بنود قامت كل الشركات بالإفصاح عنها و هي (الإفصاح عن الطاقة الإنتاجية خلال العام ، الإفصاح على السياسات التجارية و الإفصاح عن الدورات التكوينية و التدريبية لتنمية الموارد البشرية) و يعود سبب إفصاح الشركات عن الدورات التكوينية و التدريبية لتنمية الموارد البشرية إلى المنافسة بين الشركات بحيث تسعى كل شركة لتحل الصدارة في مجال تخصصها دون منافس و تعمل على تحقيق ذلك بكل ما أوتي لها من إمكانيات و من أهم العناصر التي أولتها اهتمام كبير هي العمالة البشرية فعملت على تأهيلها وتدريبها على أعلى المستويات لرفع مستوى المهارات و تنمية القدرات الخاصة بهم وتوظيفها في مكانها الأفضل للوصول إلى النتائج المرجوة منها. كما يتضح لنا أن البند (

¹ القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 ، يتضمن النظام المحاسبي المالي .

الإفصاح عن توزيع المبيعات حسب العملاء) لم تقم أي شركة بالإفصاح عنه و ذلك لنفس السبب السابق لعدم رغبة الشركات في الإفصاح عن عملائها و عن العقود المبرمة مع تلك الشركات.

2.2. المجموعة الرابعة : الإفصاح عن المعلومات ذات طبيعة تنبؤية - مستقبلية - يتضح لنا من الجدول (5) أن هناك بندان قامت جميع الشركات بالإفصاح عنها و هما (الإفصاح عن توقعات الربح العام المقبل و الإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية) و يعود السبب في ذلك لأهمية هذه المعلومات بالنسبة للمستثمرين الذين لا يكتفون بالمعلومات المنشورة في القوائم المالية السنوية ، بل يرغبون في أن تقوم الشركة كذلك بالكشف عن توقعاتها عن الأرباح و مشاريعها المستقبلية لمساعدتهم في اتخاذ القرار . كما يتضح أن البند المتعلق (بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي ربما تؤثر على القيمة السوقية للشركة) لم تقم أي شركة بالإفصاح عنه .

2.2. دراسة مؤشر الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

من خلال بيانات الجدول(6) و المتعلقة بالبيانات الوصفية للمتغيرات المستقلة للدراسة ، يتبين بالنسبة للمتغير حجم مجلس الإدارة فقد كان الحد الأدنى لمجلس الإدارة (3) أعضاء ، في حين أن أعلى حد كان (12) عضوا و يعود ذلك لإجبارية التزام الشركات بالقانون التجاري الجزائري الذي ينص على أن شركات المساهمة يديرها مجلس إدارة تتراوح عدد أعضائه بين ثلاثة أعضاء و 12 عضو يعينون من طرف الجمعية العامة العادية . أما المتغير استقلال أعضاء مجلس الإدارة و نعني بذلك بأن أعضاء مجالس الإدارة غير تنفيذيين فقد أشارت البيانات الوصفية أن أعلى نسبة كانت 75 ٪ حيث يتكون أعضاء مجلس إدارة الشركة من 9 أعضاء غير تنفيذيين ، بينما الحد الأدنى من استقلال مجلس الإدارة هو (0) حيث لا يحتوي مجلس إدارة الشركة على أعضاء غير تنفيذيين ما قد يؤثر على الشركة . كذلك بالنسبة للمتغير الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة نلاحظ أن شركة واحدة قامت بتطبيقه رغم أهميته.

المتغير الرابع نوعية - جودة - المراجعة يقاس بإعطاء رقم واحد إذا كانت الشركة بما لجنة مراجعة و صفر إذا لم تكن لتلك الشركة لجنة مراجعة ، فقد أشارت البيانات الوصفية أن 3 شركات يوجد لديها لجنة مراجعة بينما بقية الشركات لا تمتلك ذلك. بينما المتغير حجم الشركة فقد تم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة حيث تشير البيانات الإحصائية أن الحد الأدنى للشركات هو (6.85) أي أن حجم الشركة منخفض ، و أن الحد الأعلى لمجموع أصول الشركات هو (10.52) و نقصد بذلك أن حجم أصول هذه الشركة أكبر مقارنة ببقية الشركات .

3- اختبار الفرضيات :

1.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

يبين الجدول (7) وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، و يظهر ذلك من خلال قيمة F المحسوبة (54.028) عند درجتى الحرية (1-4) عند مستوى معنوية (0.005) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة B البالغة (0.973) و هي قيمة معنوية بدلالة T المحسوبة البالغة (7.35) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) و البالغة (0.947) تشير إلى أن (94.7 ٪) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى حجم مجلس الإدارة .

و هذا يقود إلى قبول الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، و تتفق هذه الدراسة مع دراسة (NurwatiAshikkin Ahmad-Zaluki) و (2009and Wan Nordin Wan Hussin) و دراسة (2012Sheila Nu Nu Htay) .

2.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير استقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

يبين الجدول (8) وجود علاقة ارتباط موجبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، و يظهر ذلك من خلال قيمة F المحسوبة (14.634) عند درجتى الحرية (1-4) عند مستوى معنوية (0.031) ، و يدعم هذه النتيجة قيمة B

البالغة (0.911) و هي قيمة معنوية بدلالة **T** المحسوبة البالغة (3.825) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) و البالغة (0.830) تشير إلى أن (83 %) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى استقلال أعضاء مجلس الإدارة .

و مما سبق يتضح قبول الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و تتفق هذه الدراسة مع دراسة (NurwatiAshikkin) و دراسة (2009Ahmad-Zaluki and Wan Nordin Wan Hussin) و دراسة (2012Sheila Nu Nu Htay) و دراسة (2010Vali Khodadadi, Soheila Khazami and AbbasAflatooni) .

3.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

من خلال الجدول (9) يظهر أن قيمة **F** المحسوبة البالغة (2.74) عند درجتي الحرية (1-4) عند مستوى معنوية (0.196) و هي أكبر من مستوى معنوية (0.005) ، كما أن قيمة **B** البالغة (0.691) و هي قيمة معنوية بدلالة **T** المحسوبة البالغة (1.65) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معامل التحديد (R^2) و البالغة (0.478) تشير إلى أن (47.8 %) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة . و مما سبق يتضح رفض الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و هذا ما يتفق مع دراسة (Haniffa et al 2000) و دراسة (2010Vali Khodadadi, Soheila Khazami and Abbas Aflatooni) .

4.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين نوعية - جودة - المراجعة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

من خلال الجدول (10) يظهر أن قيمة **F** المحسوبة البالغة (0.15) عند درجتي الحرية (1-4) عند مستوى معنوية (0.910) و هي أكبر من مستوى معنوية (0.005) ، كما أن قيمة **B** البالغة (- 0.071) و هي قيمة معنوية بدلالة **T** المحسوبة البالغة (0.122) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) و البالغة (0.005) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى نوعية - جودة - المراجعة .

و مما سبق يتبين رفض الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نوعية - جودة - المراجعة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و هذا ما يتفق مع دراسة (Nurwati Ashikkin Ahmad-) و دراسة (2009 ، Zaluki and Wan Nordin Wan Hussin) ، و دراسة (2008،loubna loukil , mohamed triki) .

5.3. نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حجم الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي :

من خلال الجدول (11) يظهر أن قيمة **F** المحسوبة البالغة (3.392) عند درجتي الحرية (1-4) عند مستوى معنوية (0.163) و هي أكبر من مستوى معنوية (0.005) ، و بلغت قيمة **B** (- 0.728) و هي قيمة معنوية بدلالة **T** المحسوبة البالغة (1.842) ، كما يلاحظ من خلال نتائج التحليل أن قيمة معامل التحديد (R^2) و البالغة (0.531) من التغيرات الحاصلة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية تعود إلى حجم الشركة .

و مما سبق يتبين رفض الفرضية فيما يخص أنه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و هذا ما لا يتفق مع دراسة (عبد الجليل آل غزوي ، 2010) و دراسة (Yaseen Al- Janadi ، 2013)

خلاصة :

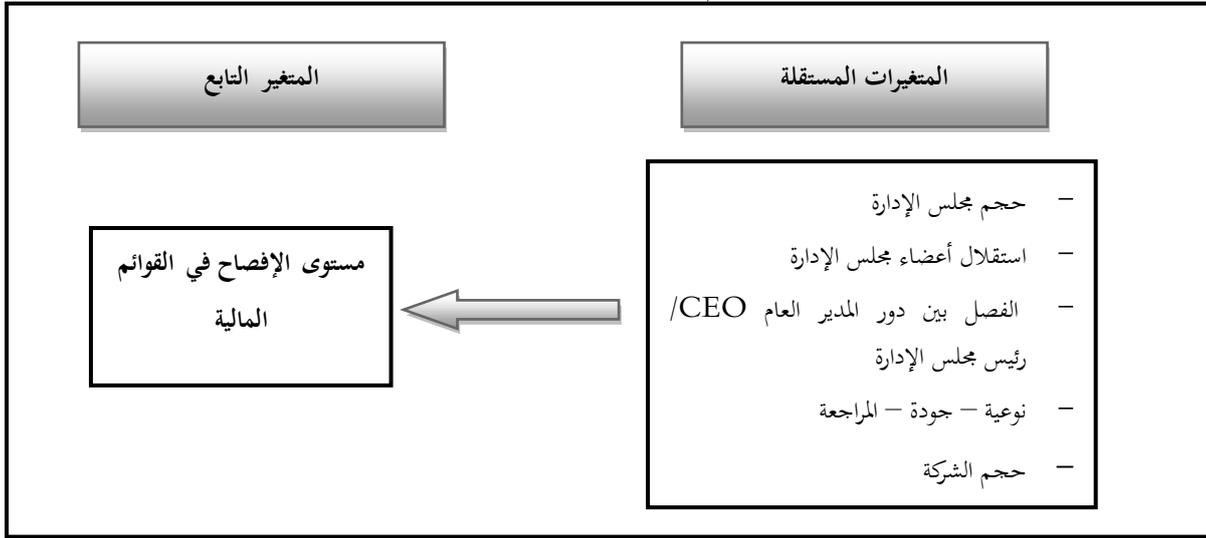
لتقدير العلاقة بين آليات الحوكمة و مستوى الإفصاح المحاسبي ، تم إعداد مؤشر يحتوي على (48) بند لقياس مستوى الإفصاح في الشركات عينة الدراسة ، ثم دراسة علاقة هذا المستوى باعتماد آليات الحوكمة بواسطة نماذج خطية بسيطة ، و يمكن تفسير أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة كالتالي :

- ❖ تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة 62.08 % و هي نسبة مقبولة و جيدة على مستوى جميع الشركات ؛
- ❖ توجد علاقة ارتباط موجبة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين حجم مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، يشكل مجلس الإدارة وسيلة رقابية فعالة تسمح للمستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين ، لذا فكلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة سمح ذلك بزيادة الخبرات و الكفاءات و بالتالي زيادة الرقابة بشكل أكبر على سلوك الإدارة و الحد من سلوكياتها الانتهازية ؛
- ❖ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، استقلال أعضاء مجلس الإدارة يتوقف على نسبة الأعضاء غير التنفيذيين (الخارجيين)، إلى الأعضاء التنفيذيين (الداخليين) بالمجلس وبالرغم من أهمية دور كل من الأعضاء غير التنفيذيين ، والتنفيذيين بمجلس الإدارة إلا أن أهمية الأعضاء غير التنفيذيين تنبع من دورهم كمراقبين لسلوك وتصرفات الإدارة ؛ بالإضافة إلى المساعدة على تخفيف تعارض الوكالة بين المساهمين والإدارة العليا ؛
- ❖ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ، مع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، تعتبر لجان المراجعة من وجهة نظر نظرية الوكالة أحد آليات الرقابة التي تهدف لتحسين جودة تدفق المعلومات بين الأصيل والوكيل فمن وظائفها الأساسية التأكد من جودة نظم المحاسبة والرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية و الإفصاح داخل الشركة ؛
- ❖ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ، مع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، فنظرية الوكالة تشير إلى أن الشركات الكبيرة تتعدد وتتعدد فيها العمليات ويزداد فيها الصراعات بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح ومن أجل التغلب على زيادة تكاليف الوكالة تتجه هذه الشركات إلى زيادة مستوي الإفصاح عن المعلومات ؛
- ❖ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين دور المدير العام / CEO / رئيس مجلس الإدارة مع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، على الرغم من تأكيد أغلب الدراسات السابقة على ضرورة الفصل بين المنصبين ، إلا أن دراستنا وجدت أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الفصل بين دور المدير العام و رئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و قد يعود ذلك أن الشركات الجزائرية حتى في حالة الفصل بين المنصبين تفصل بين الأشخاص (شخصين و ليس شخص واحد) لكن يبقى التداخل في المسؤوليات و المهام بين المنصبين ما يجعل تأثير هذا الفصل ضعيفا على مستوى الإفصاح المحاسبي ؛

و بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات :

1. العمل على تطوير الإطار التشريعي المتعلق بحوكمة الشركات ، من خلال ضبط قواعد و مبادئ حوكمة الشركات و الزام الشركات المسعرة في البورصة بتطبيق هذه المبادئ ، من أجل تحقيق المزيد من الإفصاح و الشفافية و بالتالي زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المقدمة لهم ؛
 2. إصدار قوانين تعزز تفعيل آليات الحوكمة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة و عدم الاكتفاء بميثاق لا يعلم بوجوده إلا القليل ؛
 3. تنمية الوعي و نشر ثقافة حوكمة الشركات لدى المستثمرين و أصحاب المصالح عن طريق تنظيم و عقد مؤتمرات و ندوات لتأصيل مفاهيم الحوكمة ؛
 4. العمل على زيادة مستوى الإفصاح و الشفافية في التقارير المالية و إتاحتها لجميع أصحاب المصالح لمساعدة المساهمين و المستثمرين في اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية ؛
 5. تحسيس الشركات المدرجة بالبورصة بأهمية التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية و أي معلومات إضافية تكون ضرورية لزيادة ثقة المستثمرين ، و التقليل من المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة.
- ملحق الجداول و الأشكال البيانية :

الشكل رقم (1) : متغيرات الدراسة



المصدر : من إعداد الباحثين .

الجدول رقم (1): التعريف النظري و القياسي لمتغيرات الدراسة

المفاهيم	رمز المتغير في النموذج	التعريف النظري	طريقة القياس
المتغير التابع :			
الإفصاح المحاسبي	DISC	الإفصاح هو إلزام المؤسسات بتقديم معلومات كاملة و مناسبة و عادلة ، لإعطاء مستخدمي هذه المعلومات صورة واضحة و صحيحة عن المؤسسة حيث تؤثر هذه المعلومات على القرارات التي يتم اتخاذها لذا يتطلب الأمر إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم	مجموع درجات الإفصاح لبند مؤشر الإفصاح مقسوما على الدرجة القصوى الممكنة لكل شركة.

	سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحق أو في الجداول و القوائم المالية الإضافية .		
المتغيرات المستقلة :			
عدد المدراء في مجلس الإدارة .	يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في تحديد فعالية المجلس ، فالمجلس الذي عدد أعضائه كبير يكون أدائه أفضل حيث يتيح له الحجم الكبير القيام بواجباته و مسؤولياته بفاعلية أكبر ، كما أن كبر حجم المجلس يتيح له الفرصة لتوفير خبرات و مهارات اللازمة لتحسين جودة عملية اتخاذ القرارات.	BDSIZE	حجم مجلس الإدارة
نسبة المديرين غير التنفيذيين – المستقلين – في مجلس الإدارة (عدد الأعضاء المديرين غير التنفيذيين في المجلس نسبة للمجموع الكلي للمدراء في المجلس).	للمحافظة على استقلال أعضاء مجلس الإدارة لا بد أن يتكون المجلس من أعضاء غير تنفيذيين – مستقلين – إضافة إلى الأعضاء التنفيذيين ، حيث أن المديرين الداخليين هم الذين يحضرون المعلومات عكس المدراء الخارجيين المستقلين الذين لا علاقة لهم بتحضير المعلومات و إنما تتمثل مهمتهم في التأكد من صحة و مصداقية المعلومات أي القيام بالرقابة المالية.	INED	استقلال أعضاء مجلس الإدارة
(1) في حالة الفصل بين الدورين. (2) في الحالة العكس .	كانت أغلبية الشركات يترأس مجلس الإدارة فيها المدير العام للشركة (الذي يعين بطريقة الانتخاب من طرف المجلس) ، بمعنى أن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام أي أنه يقوم بمهمتين مهمة الإدارة و مهمة القيام بوظائف رئيس مجلس الإدارة ، ما ساهم في تقليص الدور الرقابي الذي من المفروض أن يقوم به مجلس الإدارة اتجاه رئيسه .	DUAL	الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة
(1) في حالة توفر لجنة المراجعة . (2) في حالة العكس .	لرفع كفاءة أداء عملية المراجعة أصبح من الضروري على الشركات إنشاء و تكوين لجان مراجعة بغرض زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية التي تعدده الإدارة للمستثمرين و المساهمين ، و لتدعيم استقلالية المراجع الداخلي ، و حماية حيادية المراجع الخارجي ، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية .	AUDIT	نوعية – جودة – المراجعة
اللوعار يتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام .	إن حجم الشركة ذو أهمية بالغة و ذلك بسبب الحاجة إلى زيادة رأس المال في ظل تكلفة منخفضة فمن الطبيعي أن يكون نشر مزيد من المعلومات التفصيلية أقل تكلفة بالنسبة للمؤسسات الأكبر حجما ، فالضغط من قبل حملة الأسهم و المحللين الماليين نحو إفصاح أكثر ، كما أن الطلب يتزايد من قبل المستخدمين المختلفين لتوفير معلومات مالية و غير مالية .	CSIZE	حجم الشركة

المصدر : من إعداد الباحثين .

الجدول رقم (2) : البنود المتعلقة بالمعلومات العامة عن الشركة

الرقم	معلومات عامة عن الشركة	SAI	AUR	ALL	ROUI	DH16
01	الإفصاح عن إسم الشركة و الشكل القانوني لها .	X	X	X	X	X
02	الإفصاح عن معلومات مختصرة عن الشركة	X	X	X	X	X
03	الإفصاح عن رسالة القيم الأساسية للشركة و أهدافها	X	X	X	X	X
04	الإفصاح في شكل رسوم /صور	X	X	X	X	X
05	الإفصاح عن الموارد البشرية في الشركة (العدد، النوع،....).					
06	الإفصاح عن إدارة المخاطر في الشركة .					
07	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركة .	X		X	X	X
08	الإفصاح عن إستراتيجية المؤسسة و تأثيراتها المحتملة .	X	X	X		
09	الإفصاح عن الأسواق الرئيسية للمؤسسة .	X	X		X	
10	الإفصاح عن العملاء الرئيسيين للشركة .					
11	التعريف بأهم المنتجات و الخدمات المقدمة .	X	X	X	X	X
12	توضيح حصص الملكية في الشركات التابعة .	X				
13	الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة .	X	X	X	X	X
14	الإفصاح عن أسماء كبار المساهمين و نسبة تملكهم في الشركة	X	X	X	X	X
15	الإفصاح عن المبيعات (حسب القطاع ، جغرافيا ، عدد الوحدات (.....)	X			X	
	المجموع:	12	9	9	10	8
	النسبة المئوية :	80%	60%	60%	66.66%	53.33%

المصدر : من إعداد الباحثين.

الرقم	المعلومات المالية	SAI	AUR	ALL	ROUI	DH16
01	الإفصاح عن المركز المالي .	X	X	X	X	X
02	الإفصاح عن قائمة الدخل .	X	X	X	X	X
03	الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية .	X	X	X	X	X
04	الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية - أصحاب رأس المال -	X	X	X	X	X
05	الإفصاح عن طبيعة نشاط المنشأة (الأنشطة الرئيسية) .	X	X	X	X	X
06	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة .	X	X			
07	الإفصاح عن ملخص مالي عن 3 سنوات السابقة .					
08	الإفصاح عن نسب الهيكل المالي (Ratios de la structure financière).		X	X	X	X
09	الإفصاح عن نسب الربحية (Ratios de rentabilité).	X		X	X	
10	الإفصاح عن نسب السيولة (Ratios de liquidité).	X	X		X	X
11	الإفصاح عن نسب التمويل (Ratio de financement).		X			
12	الإفصاح عن مردودية الأصول (Rentabilité des capitaux propres).			X		
13	الإفصاح عن هامش صافي الربح (Marge bénéficiaire nette).			X	X	
14	الإفصاح عن معدل دوران الأصول (Rotation de l'actif).		X		X	
15	الإفصاح عن العائد على رأس المال .			X		
16	الإفصاح عن تكلفة المنتجات المباعة ، تكاليف شراء السلع المباعة .	X				
	المجموع :	9	10	11	10	7
	النسبة المئوية :	56.25%	62.5%	68.75%	62.5%	43.75%

الجدول رقم (3) : البنود المتعلقة بالمعلومات المالية .

الرقم	المعلومات غير المالية	SAI	AUR	ALL	ROUI	DH16
01	الإفصاح عن توزيع المبيعات حسب العملاء .					
02	الإفصاح عن توزيع المبيعات حسب المناطق الجغرافية .				X	X
03	الإفصاح عن الطاقة الإنتاجية خلال العام .	X	X	X	X	X
04	الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح .	X	X		X	X
05	الإفصاح عن حوافز و منافع أفراد الإدارة .	X	X			
06	الإفصاح عن أنشطة البحث و التطوير .	X		X	X	X
07	الإفصاح عن أساليب الإنتاج .	X		X	X	
08	الإفصاح عن السياسات التجارية .	X	X	X	X	X
09	الإفصاح عن الدورات التكوينية و التدريبية لتنمية الموارد البشرية		X	X	X	X
10	الإفصاح عن أهم مبادئ الجودة - النوعية - لمنتجات المؤسسة.		X	X	X	X
11	المجموع :	7	6	6	7	7
12	النسبة المئوية:	%70	%60	%60	%70	%70

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (4) : البنود المتعلقة بالمعلومات غير المالية

لجدول رقم (5) : البنود المتعلقة بالمعلومات ذات طبيعة تنبؤية - مستقبلية -

الرقم	المعلومات التنبؤية	SAI	AUR	ALL	ROUI	DH16
01	الإفصاح عن أثر مخاطر السوق على النتائج المستقبلية .		X		X	X
02	الإفصاح عن توزيع الحصص في السوق .	X			X	
03	معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للشركة .					
04	الإفصاح عن توقعات الربح العام المقبل .	X	X	X	X	X
05	الإفصاح عن توقعات التوجهات الصناعية - المنافسة - .			X	X	
06	الإفصاح عن معلومات حول المشاريع المستقبلية - الأفق المستقبلية -	X	X	X	X	X
07	مقارنة توقعات المبيعات مع المبيعات الفعلية لهذه السنة .		X	X	X	X
08	المجموع :	3	4	4	6	4
09	النسبة المئوية:	%42.85	%60.41	%62.5	%68.75	%54.16

المصدر : من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (6) : مؤشر الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المتغيرات المستقلة	SAI	AUR	ALL	ROUI	DH16	المتوسط (%)	الحد الأدنى (%)	الحد الأقصى (%)	الانحراف المعياري (%)
حجم مجلس الإدارة	9	5	7	12	3	7.2	3	12	3.49
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	4	2	2	9	0	3.4	00	9	3.43

0.44	1	00	0.2	0	1	0	0	0	الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة .
0.54	1	00	0.6	1	1	1	0	0	نوعية - جودة - المراجعة
1.53	10.52	6.85	9.55	10.52	6.85	9.84	10.08	10.47	حجم الشركة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS،V24).

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية

معامل الإنحدار				البيان	Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار b							
0.005	7.35	0.098	0.973	حجم مجلس الإدارة	0.005	1 3 4	54.028	0.947	0.973	مستوى الإفصاح في القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS،V24).

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير استقلال أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية

معامل الإنحدار				البيان	Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار b							
0.031	3.825	0.179	0.911	استقلال أعضاء مجلس الإدارة	0.031	1 3 4	14.63	0.830	0.911	مستوى الإفصاح في القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS،V24).

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية

معامل الإنحدار					Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار b	البيان						
0.196	1.656	2.415	0.691	الفصل بين دور المدير العام CEO / رئيس مجلس الإدارة	0.196	1 3 4	2.743	0.478	0.691	مستوى الإفصاح في القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، V24).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين نوعية - جودة - المراجعة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية

معامل الإنحدار					Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار b	البيان						
0.910	-0.122	2.722	-0.071	جودة المراجعة	0.910	1 3 4	0.015	0.005	0.071	مستوى الإفصاح في القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، V24).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير الفصل بين حجم الشركة و مستوى الإفصاح في القوائم المالية

معامل الإنحدار					Sig مستوى الدلالة	DF درجة الحرية	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار b	البيان						
0.163	-1.842	0.666	-0.728	حجم الشركة	0.163	1 3 4	3.392	0.531	0.728	مستوى الإفصاح في القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS، V24).

الهوامش و المراجع المستخدمة :

- ¹ حسين أحمد دحدوح ، رشا أنور حمادة ، "نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري و تطبيقه في بيئة الأعمال السورية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 31 ، العدد الأول، 2015، ص 18 .
- ² رشا حمادة ، "قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية في بورصة عمان –" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 10 ، العدد 4، 2014 ، ص 682 .
- ³ لطيف زيود ، محمد العثمان ، ريم على عيسى ، " مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 33 ، العدد 3 ، 2011، ص 33 .
- ⁴ حسين أحمد دحدوح ، رشا أنور حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .
- ⁵ بتول محمد نوري علي خلف سلمان ، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة" ، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ص 13 .
- ⁶ بندر مرزوق الشلاحي ، "تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، ماي 2012 ، ص 23 .
- ⁷ بلبركاني أم خليفة ، "آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية" ، مجلة التنظيم و العمل ، جامعة معسكر ، العدد 05 ، 2014، ص 11 .
- ⁸ Report of the committee on the financial aspects of Corporate Governance ; « **The Financial Aspects Of Corporate Governance** ; London , 1 December 1992 ,p14.
- ⁹ Organisation For Economic Co-Operation And Development ;" **Using The OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective** " ; Paris ;2008 ;p15 .
- ¹⁰ بن الطاهر حسين ، بوطلاعة محمد ، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي" ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، جامعة بسكرة ، ماي 2012.
- ¹¹ عبيد نعيمة ، " دور آليات الرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات – دراسة حالة الجزائر –" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة ورقلة ، 2009 ، 104.
- ¹² مجدي محمد سامي ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، العدد (2)، المجلد (46)، 2009، ص 19.
- ¹³ بن الطاهر حسين ، بوطلاعة محمد ، مرجع سبق ذكره .
- ¹⁴ حسياني عبد الحميد ، "أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الاتجاه الدولي نحو تعزيز حوكمة المؤسسات" ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3، 2015 ، ص 124.